الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

ECA/SRO-NA/SEM/ 19/1
Distr.: General
15 October 2019

Arabic
Original: French

ندوة حول الأثر المحتمل لمنطقة التبادل الحر القارية على الاقتصادات المغاربية

الرباط (المغرب)، 11-12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

مذكرة مفاهيمية

أولا- السياق

المنطقة المغاربية: المنطقة الجغرافية الأقل اندماجاً في القارة الأفريقية

1. إن المنطقة المغاربية هي المنطقة دون الإقليمية التي يصل فيها الاندماج الاقتصادي والتجاري إلى أدنى مستوياته على صعيد القارة الأفريقية. ذلك أن التجمع الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي قليلاً ما يتاجر داخل حدوده، حتى أن صادرات الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي الموجهة للسوق المغاربية لم تتعد 3.34% في سنة 2018، وهو ما يمثل حصة ضئيلة للغاية مقارنةً بأداء باقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأفريقية، من جهة، وبالنظر إلى مؤهلات هذه المنطقة تحديداً، من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، فباستثناء عام 2018، كان الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة اتجاهاً سلبياً، فقد شهدت التجارة البينية المغاربية انخفاضاً مطرداً منذ 2013.

2. وفي سنة 2018، بلغت قيمة التجارة البينية المغاربية 3.6 مليار دولار، وهو ما يعتبر تحسناً ملحوظاً بنسبة 23% مقارنةً بسنة 2017. لكن هذا التحسن جاء بعد تراجع متواصل في الفترة ما بين 2013 و2017، حيث انكمش حجم المبادلات البينية المغاربية إلى ما دون 3 مليارات دولار أمريكي في 2017، مسجلاً خسارة بنسبة 45% مقارنةً بسنة 2013.

3. من ناحية أخرى، هناك إقرار عام بأن التحول الهيكلي لاقتصادات اتحاد المغرب العربي يقتضي بالضرورة تعديلاً في هيكلها الاقتصادي، ذلك الهيكل الذي يُنتج في المقام الأول منتجات أساسية لا ترتقي أو قليلاً ما ترتقي إلى مرتبة الاقتصاد الذي يتحرك نموه بفعل الصناعة ويرتكز على منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. لذلك فإن تطوير الإنتاج وتسويق السلع المصنعة شرطان أساسيان للإقلاع الاقتصادي الذي تصبو إليه البلدان المغاربية.

رسم بياني: مَنحى التجارة البينية المغاربية ما بين 2012 و2018.

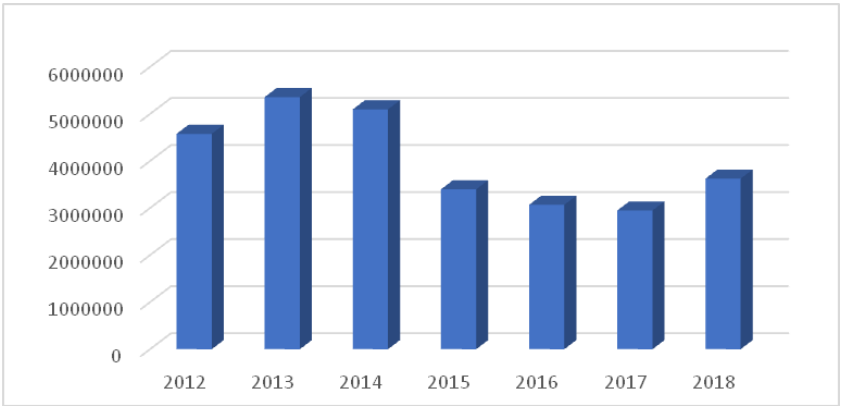

المصدر: حسابات من إنجاز الكاتب استناداً إلى قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

4. إذا كان يبدو أن حصة مبادلات السلع المصنعة في التجارة البينية المغاربية تزداد نسبياً، فإنها في المطلق عرفت تراجعاً بنسبة تناهز 15% في 2018 مقارنةً بسنة 2013. هذا علماً بأن تطور صادرات المحروقات – التي ما تزال تمثل حوالي 45.7% من التجارة البينية المغاربية – هو الذي يحكم تطور الاندماج التجاري المغاربي.

مؤهلات حقيقية واعدة بتكامل مغاربي أقوى ودور وازن في السوق القارية

5. إن مؤهلات وإمكانيات التنمية الاقتصادية والصناعية في هذه المنطقة دون الإقليمية يُرجَّح أن تكون هي الأعلى في القارة، بالنظر إلى تعدد العوامل المواتية التي تتوفر عليها مقارنةً بباقي المناطق دون الإقليمية. ذلك أن البلدان المغاربية تحتل موقعاً مميزاً على المستوى الجيوستراتيجي، كونها على مرمى حجر من السوق الأوروبية التي تمثل الوجهة الرئيسية لصادرات معظم هذه البلدان.[1] ونظراً إلى مُدَّخرات النقل والشحن التي يحققها الشركاء التجاريون على ضفتي البحر الأبيض المتوسط بفعل هذا القرب الجغرافي، فإن توسيع الأنشطة المختلفة على أراضي شمال أفريقيا وكذا تنمية سلاسل القيمة الإقليمية يَعدان بالشيء الكثير في إطار الشراكة القائمة شمال–جنوب.

6. علاوة على ذلك، فإن بعض دول هذه المنطقة دون الإقليمية يتوفرون على بنيات تحتية قوية في مجال النقل، بل إن اثنين منها يعتبران من بين البلدان العشرة في القارة الأفريقية التي تتمتع بأفضل البنيات التحتية في مجال النقل البري، وذلك وفقاً للبنك الأفريقي للتنمية.[2] وإلى حد ما، تعد بيئة الأعمال مواتية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي[3]، إضافة إلى وجود يد عاملة رخيصة. كما تجمع بين مختلف دول المنطقة دون الإقليمية لغة مشتركة، ما من شأنه تيسير التدبير الأفقي للأنشطة الاقتصادية.

7. إلا أن هناك مفارقة حقيقية بين الواقع الحالي للتجارة البينية المغاربية وإمكانيات التجارة البينية داخل المنطقة. حيث تؤكد الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2016، 2017)، المذكورة أعلاه، أن هناك إمكانيات لنمو التجارة البينية المغاربية بحوالي 70%، شريطة أن تتوفر الظروف التنظيمية اللازمة لتيسير التجارة عبر الحدود من خلال تبسيط ومواءمة القواعد التجارية الخاصة بالسلع والخدمات، ناهيك عن الجوانب المرتبطة بتحسين مجالات الاستثمار وسياسة المنافسة والملكية الفكرية.

تطوير سلاسل القيمة الإقليمية باعتبارها محركاً للتكامل والتحول الهيكلي

8. يمكن تطوير العديد من قطاعات الصناعة التحويلية في إطار سلاسل القيمة الإقليمية القارية. ويرتكز تحديد هذه القطاعات من جهة على التبادلات القائمة بالفعل، ومن جهة أخرى، على حقيقة أن التبادلات الإقليمية في هذه القطاعات يمكن أن تكون في بعض الأحيان أعلى بكثير من المستوى الحالي للتجارة الإقليمية. لذا فعلى الدول المغاربية تقوية هذه الأنشطة من خلال زيادة القدرة المحلية على تلبية الطلب القاري.

9. سيلعب إحداث منطقة التبادل الحر الأفريقية دوراً أساسياً في تحقيق الأهداف، وذلك من حيث جذب استثمارات جديدة وإنجاز خطوات إضافية خاصة بسلاسل قيمة المنتجات على المستوى المغاربي.

---

[1] يعد الاتحاد الأوروبي السوق الرئيسية لصادرات 21 بلداً أفريقياً، من بينها الجزائر وليبيا والمغرب وتونس. من جهتها، تتاجر موريتانيا بشكل أكبر مع الاقتصادات النامية في آسيا.

[2] ينطبق هذا على الجزائر وليبيا حسب مؤشر تنمية البنية التحتية بأفريقيا في ماي 2016، البنك الأفريقي للتنمية، 2016. لكن فيما يتعلق بليبيا، يحتمل أن انعدام الاستقرار السياسي قد أدى إلى تدهور البنيات التحتية الموجودة.

[3] حسب تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2017 الصادر عن البنك، فإن دولتين على الأقل من دول المنطقة دون الإقليمية (المغرب وتونس) توجدان ضمن البلدان العشر الأوائل على مستوى القارة فيما يخص تيسير الأعمال من حيث إمكانية إنشاء شركة، والحصول على تراخيص البناء، ونقل الملكية، وحماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود، وغيرها.

10. وفيما يخص الاستراتيجية التي يتعين تطويرها من قبل السلطات والفاعلين الخواص في المنطقة دون الإقليمية، يتعين تعزيز التآزر القطاعي، خاصة مع مصالح التسويق والمبيعات والنقل والتوزيع. كما يتعين إيجاد أوجه التآزر بين قطاعات السيارات والنسيج والمعدات الكهربائية، وينطبق الأمر نفسه على قطاعي الطيران والكهرباء. وستعمل الدول المغاربية من خلال هذه الديناميات على تحسين جودة التكامل الاقتصادي الإقليمي.

منطقة التبادل الحر الأفريقية كإطار موات لتكامل تجاري دون إقليمي وقاري حقيقي

11. تهدف منطقة التبادل الحر الأفريقية، التي تم توقيع اتفاق بشأنها من قبل رؤساء الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي الذين اجتمعوا في 20 و21 آذار/مارس 2018 في كيغالي برواندا، إلى تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية ومواءمة قواعد التجارة بين الدول الموقِّعة، ما من شأنه أن يقلص بشكل كبير تكاليف المعاملات على تجارة السلع والخدمات، وهو ما سيعزز التكامل الإقليمي من خلال تطوير الأنشطة التجارية على المستوى القاري.

12. وقد انطلقت المفاوضات بخصوص منطقة التبادل الحر الأفريقية في حزيران/يونيو 2015، وأجريت على مرحلتين: تناولت أولهما إعداد القواعد التجارية القارية الخاصة بتجارة السلع وتجارة الخدمات، فيما تمحورت المرحلة الثانية على وضع القواعد المتعلقة بالاستثمار عبر الحدود وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. وفيما انتهت المفاوضات المتعلقة بالمرحلة الأولى ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 30 أيار/مايو 2019 وتم إطلاق مرحلة تشغيله رسمياً في القمة الاستثنائية بنيامي في تموز/يوليو 2019، فإن المرحلة الثانية من المفاوضات ستؤدي إلى وضع اللمسات الأخيرة على مجموع القواعد المنظمة لمنطقة التبادل الحر الأفريقية.

13. من شأن إنشاء منطقة التبادل الحر الأفريقية أن يسفر عن ارتفاع في معدل المبادلات الداخلية للقارة بنسبة تفوق 60% (أي بحجم يتجاوز 42 مليار دولار).[4] ووفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سيهم هذا الارتفاع بالأساس منتجات الصناعة التحويلية.

14. وتشير دراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2017) حول التصنيع بفضل التجارة في شمال أفريقيا إلى أن وضع تدابير تيسير التجارة إلى جانب إنشاء منطقة التبادل الحر الأفريقية سيكون له أثر إيجابي مهم على التجارة داخل المنطقة. وستتجسد النتائج على وجه الخصوص في ارتفاع هام في المبادلات التجارية بين بلدان شمال أفريقيا. وسيهم ارتفاع الصادرات بين البلدان الأفريقية بالأساس منتجات الصناعة التحويلية. وفيما يتعلق بشمال أفريقيا على وجه الخصوص، فإنه من المتوقع أن تعرف التجارة الصناعية دون الإقليمية ارتفاعاً أكبر من ذلك الذي تم تقييمه بالنسبة للقارة الأفريقية ككل، أي حوالي 70%.

15. يمكن لمنطقة التبادل الحر الأفريقية، باعتبارها رافعة تنموية مهمة، أن تساعد على التخفيف من حدة التحديات التنموية التي تواجه بلدان المنطقة المغاربية، خصوصاً فيما يتعلق بضعف الاستثمار والافتقار لإمكانيات الاتصال وحتى التحديات الأمنية.

16. وتوضح دراسة أخرى من إنجاز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2016) حول سلاسل القيمة أن الوصول إلى السلاسل يتطلب شروطاً مسبقة، خصوصاً فيما يتعلق باللوجستيك والبيئة المؤسساتية والقانونية. وتخلص الدراسة إلى أن السبب الرئيسي وراء الافتقار الحالي للتكامل الإقليمي في المنطقة المغاربية وغياب سلاسل القيمة الأفقية يكمن في عدم توفر إطار تنظيمي يمكِّن من التعاون الإقليمي الفعال. وقد يكون التركيز على سلاسل القيمة العالمية من بين تداعيات هذا الوضع.

[4] تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، 2016.

17. وبالتالي يبدو أن إحداث منطقة تبادل حر قارية أمر جوهري من أجل وضع أُسس تكامل تجاري دون إقليمي وقاري حقيقي، من خلال مواءمة وتبسيط الإجراءات المتعلقة ببعض الجوانب الرئيسية للتجارة الخارجية مثل تنظيم تجارة السلع وتجارة الخدمات والاستثمار والملكية الفكرية وسياسة المنافسة.

18. من شأن هذه الأبعاد، حال معالجتها وتطبيقها بصورة موحدة من طرف دول المنطقة المغاربية، أن تؤدي إلى انخفاض تكاليف المعاملات، ما سيعزز التجارة ويخلق صناعة تحويلية يمكن تنسيقها على مستوى التجمع الإقليمي.

19. ومن أجل تشجيع تبادل التجارب والخبرات بين الدول الأعضاء ومع خبراء مشهود لهم بالكفاءة، ينظم المكتب ندوة حول الأثر المحتمل لمنطقة التبادل الحر الأفريقية على اقتصادات المنطقة المغاربية. وسيدور النقاش حول الفرص والتحديات التي تواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية مع أخذ وضعها الاقتصادي وأولوياتها التنموية بعين الاعتبار.

ثانيا– الهدف

20. يتمثل هدف الندوة في المساهمة في تعزيز التكامل القاري الأفريقي وتحسين تموقع اقتصادات الدول المغاربية في مسار بناء السوق الموحدة.

ثالثا– النتائج المتوقعة

21. ستمنح هذه الندوة دول المنطقة المغاربية فرصة لإجراء فحص معمق لسياساتها المتعلقة بالاندماج الإقليمي والقاري، وذلك بهدف المساهمة في صياغة استراتيجيات جديدة أكثر تكاملاً وتنسيقاً، مبنيةٍ على إرادة سياسية قوية وقادرة على إصلاح المقاربات وتعبئة المزيد من الموارد من أجل تلبية تطلعات شعوب المنطقة.

22. كما سيساهم هذا اللقاء في تجويد المعارف وتبادل التجارب بين الدول الأعضاء حول مشروع الاندماج القاري من خلال توفير فضاء للحوار البناء والتناظر المستنير.

رابعا– المشاركون

23. ستتم دعوة ممثلين عن الدول الخمس (5) الأعضاء إضافةً إلى خبراء ومراقبين للمشاركة في أعمال هذه الندوة التي سيُحييها خبراء من الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ومن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأشخاص من أهل الخبرة.

خامسا– المكان والزمان

24. ستنعقد الندوة في فندق "غولدن توليب فرح "بالرباط (المغرب) يومي 11 و12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019.

سادسا– لغات العمل

25. لغات العمل خلال الندوة هي الإنجليزية والعربية والفرنسية.

سابعا– مزيد من المعلومات

26. للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن تنظيم الندوة:

جهة الاتصال والتنسيق	عزيز جايد	jaid@un.org
إدارة المعارف	سالم الصبار	sebbar@un.org
الاتصالات	هدى فيلالي أنصاري	filali-ansary@un.org
الوثائق	محمد مصدق	mosseddek.uneca@un.org
الإدارة واللوجستيات	لحسن حماد	hmade@un.org
الأمانة	نعيمة صحراوي	sahraoui.uneca@un.org
	فوزية عسو	assouqaddou@un.org
هواتف المكتب		(+212) 537 71 56 13/537 71 78 29